العرب
الأربعاء 2020/02/26
السنة 42 العدد 11629

حراك دبلوماسي لترسيخ العلاقات المغربية - السعودية

وزير الخارجية المغربي يزور الرياض للتمهيد لزيارة الملك محمد السادس

يترقب ان يقوم وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة بزيارة العاصمة السعودية الرياض، تهدف إلى التحضير لزيارة مرتقبة للعاهل المغربي الملك محمد السادس إلى السعودية، ما يضع حدا لما راج عن وجود فتور بين البلدين وتؤكد على عمق العلاقات الثنائية.

محمد ماموني العلوي

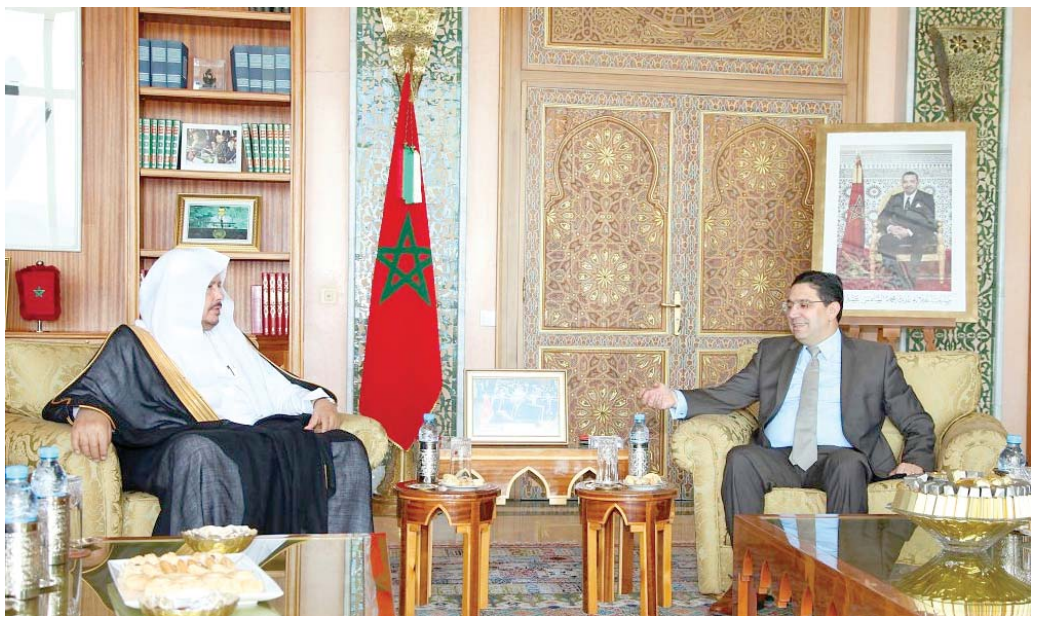

الرباط – من المرجح أن يقوم وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة بزيارة إلى العاصمة السعودية الرياض، تدوم يومين، وتأتي للترتيب والتحضير لزيارة العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى المملكة، إضافة إلى الأطراف التي سيقوم بلقائها خلال الزيارة المرتقبة والمتوقعة في شهر مارس القادم حسب ما ذكرت تقارير اعلامية.

وتسبق الزيارة المرتقبة للعاهل المغربي للرياض، حركة دبلوماسية نشطة تهدف حسب مراقبين لوضع حد لما راج من قبل بشأن وجود برود وصفه البعض بالصامت بين البلدين، وللتأكيد على عمق العلاقات التاريخية والاستراتيجية بينهما.

وأجرى وزير الخارجية ناصر بوريطة مباحثات مع رئيس مجلس الشورى السعودي عبد الله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، والذي يقوم بزيارة عمل للمغرب على رأس وفد كبير، خلال الأسبوع الجاري.

> الرغبة في تجاوز أي اختلاف في وجهات النظر بين الرباط والرياض كبيرة، وذلك مواكبة للمتغيرات الإقليمية التي تتطلب تنسيقا وتعاونا بينهما

وفي هذا الصدد قال عبد الله بن محمد بن ابراهيم آل الشيخ، رئيس مجلس الشورى السعودي، إن "قيادة المملكة العربية السعودية تطمح إلى الرقي بالعلاقات بين المملكتين إلى مستوى أفضل مما هي عليه في الوقت الراهن، مشددا على أن "العاهل السعودي وولي عهده وكذلك الشعب السعودي يتطلعون إلى تمتين العلاقات المتجذرة والمتمكّنة التي تجمع بين بلدينا".

وأشارت مصادر لـ"العرب" إلى أن كلا البلدين يعولان على هذه الزيارة الملكية من أجل إعطاء نفس جديد للعلاقات الثنائية بين البلدين، في ظل ما وقع الترويج له على أنه فتور في العلاقات المغربية السعودية خلال الآونة الأخيرة، نتيجة مستجدات الأحداث الإقليمية والدولية.

وتتوقع المصادر أن يتم عقد لقاء في العاصمة السعودية الرياض، بين رئيسي المؤسستين التشريعيتين بالتوازي مع زيارة العاهل المغربي، إلى جانب لقاءات مسؤولين في قطاعات أخرى تشمل المجال الدفاعي والأمني ومجال الاستثمار والاقتصاد والتجارة.

وأشارت ذات المصادر إلى أن الرغبة في تجاوز أي اختلاف في وجهات النظر بين الرباط والرياض كبيرة جدا وذلك مواكبة للمتغيرات الإقليمية والدولية التي تتطلب تنسيقا وتعاونا في حجم العلاقات التاريخية.

من جهته، عبر رئيس الحكومة سعدالدين العثماني، الاثنين، بالرباط، أثناء استقباله رئيس مجلس الشورى السعودي، على أن العلاقات الجيدة بين البلدين تعكس الروابط الأخوية والتاريخية وتتجاوز ما هو سياسي واقتصادي، كما بحث الطرفان معا سبل تطوير العلاقات المغربية – السعودية.

كما أجرى رئيس مجلس الشورى السعودي مباحثات مع رئيس مجلس النواب المغربي (البرلمان) الحبيب المالكي، تم التأكيد خلالها على توطيد العلاقات الثنائية، والاتفاق على "مأسستها وأجرأتها في لقاء مرتقب بالرياض".

وفي إطار تعزيز العلاقات الثنائية أكد المغرب في الكثير من المناسبات على استقلال قراره والعمل على تقريب وجهات النظر بين حلفائه في الخليج للحفاظ على علاقات قوية مع دول المنطقة، فيما تسعى الرباط إلى تعزيز الدعم السعودي لموقفها في ملف الصحراء المغربية.

وفي هذا الصدد أشاد رئيس الحكومة المغربية، بموقف المملكة العربية السعودية بشأن قضية الصحراء المغربية، مبرزا أن الملك محمد السادس يعطي أهمية بالغة للاستقرار والأمن، وأن سيادة الدول ومصالح الشعوب يجب أن تكون فوق كل اعتبار.

وكان الملك محمد السادس والعاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز، قد تحدثا قبل أسابيع في اتصال هاتفي، عن "مكانة وتطوير العلاقات المتميزة بين البلدين الشقيقين"، وما يربطهما من أواصر المحبة، والتأكيد على متانتها.

وتأكيدا على استراتيجية العلاقات الثنائية أعلن الملك محمد السادس في سبتمبر الماضي، وقوف المملكة الدائم إلى جانب السعودية ضد أي تهديد يستهدف سلامة أراضيها وسيادتها الوطنية، في وجه أي محاولة دنيئة للنيل من أمنها واستقرارها"، وذلك عقب الهجوم الإرهابي المقيت الذي استهدف منشآت نفطية بمحافظة بقيق بطائرات مسيرة.

وأوضحت المصادر أن عددا من الملفات الهامة ستكون على طاولة المباحثات بين المسؤولين المغاربة والسعوديين منها ما هو أمني يتعلق بالمتغيرات العميقة التي تحدث في الشرق الأوسط والتهديدات المتواصلة، إلى جانب ملف الصحراء المغربية الذي أكدت السعودية أنها لن تحيد عن دعمها لوحدة المغرب وسيادته على ترابه، إضافة إلى موضوع مفصلي يتعلق بما بات يسمى بصفقة القرن ومصير القدس.

علاقات تاريخية

وسبق أن أشاد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان، في ديسمبر الماضي، بمواقف المغرب التاريخية والثابتة في ما يخص القضية الفلسطينية، وإلى الدور الطلائعي الذي يقوم به الملك محمد السادس رئيس لجنة القدس، للدفاع عن القضايا العادلة للشعب الفلسطيني، وقيادته للعمل الميداني في القدس الشريف في مجالات الإسكان والتعليم والصحة والشغل والحفاظ على التراث الحضاري والتاريخي للمدينة المقدسة.

ومن المتوقع أن تدور المباحثات السعودية خلال زيارة وزير الخارجية المغربي إلى الرياض أو زيارة الملك محمد السادس على غرار قضية الصحراء المغربية، كذلك بشأن تأجيل القمة العربية الأفريقية التي كانت مقررة في السعودية في 16 من الشهر المقبل.

وقد تقرر في التاسع عشر من الشهر الحالي تأجيل عقد القمة العربية – الأفريقية في دورتها الخامسة والتي كان مقررا عقدها بالرياض في 16 مارس المقبل إلى موعد آخر قريب يناسب الجانبين يتم الاتفاق عليه، وذلك بسبب دفع عدد من الدول الأفريقية بمشاركة جبهة البوليساريو الانفصالية.

وقالت الجامعة العربية إنه "سيتم إرسال مذكرة رسمية للدول الأعضاء بهذا الشأن، على أن يتم الإعلان الرسمي عن التأجيل من الدولة المضيفة للقمة السعودية".

الأزمة الليبية تهيمن على قمّة دول الساحل

نواكشوط - هيمنت الأزمة الليبية على أشغال القمة السادسة لدول الساحل الأفريقي التي انطلقت في العاصمة الموريتانية، نواكشوط، الثلاثاء.

وأكد الرئيس الموريتاني محمد ولد الشيخ الغزواني أن الأزمة الليبية تغذي الإرهاب وتشكل مصدر قلق كبيرا لدول الساحل ولا بد من إيجاد حل سريع لها.

وقال الغزواني، إن الحالة الأمنية الراهنة في ليبيا تشكل بيئة ملائمة للجماعات الإرهابية تمكنها من الحصول على السلاح.

وأضاف أن دول الساحل تدعم اللجنة الأفريقية لحل الأزمة الليبية وجهودها الرامية إلى عقد مؤتمر حول ليبيا يشارك فيه الاتحاد الأفريقي.

وحذر من التدخلات الخارجية في الصراع الليبي "لأنها تؤجج الوضع الأمني في ليبيا وتعقد جهود استعادة هذا البلد الشقيق لاستقراره وأمنه".

وأكد أن دول الساحل مصممة على رفع تحدي الإرهاب وانعدام الأمن والتنمية معولة على دعم الشركاء والأصدقاء، مشددا على مضي دول الساحل في تضافر الجهود وتنسيق العمل من أجل رفع دول الساحل للتحديات الأمنية المتمثلة في الإرهاب وتحديات الفقر والتهميش والحرمان وانعدام التنمية.

وتهدف القمة إلى تفعيل الآليات المالية والأمنية والعسكرية للتصدي للإرهاب الذي يضرب منطقة الساحل الأفريقي ويحصد المئات من الضحايا.

> دول الساحل تدعم اللجنة الأفريقية لحل الأزمة الليبية وجهودها الرامية إلى عقد مؤتمر حول ليبيا يشارك فيه الاتحاد الأفريقي

وفيما تحذر دول الساحل الخمس (موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينا فاسو) من أن الأزمة الليبية تساهم في تدفق السلاح والعناصر الإرهابية إلى منطقة الساحل، تسعى الأمم المتحدة رغم الصعوبات إلى إنجاح المفاوضات بين طرفي الصراع في ليبيا.

وأكدت بعثة الأمم المتحدة في ليبيا، الثلاثاء، أن الحوار السياسي الليبي في جنيف سيبدأ في موعده المقرر، الأربعاء، رغم إعلان طرفي النزاع تعليق مشاركتهما.

وفيما ترضخ حكومة الوفاق لأجندة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في المنطقة الداعمة للإخوان ومخططاتهم التخريبية حيث نجح في تحريض حليفه رئيس حكومة الوفاق فائز السراج على رفض الحوار. يشترط الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر انسحاب أردوغان من المشهد الليبي والكف عن عرقلة جهود التسوية السياسية بإرساله الجنود والسلاح والذخيرة لتقوية سطوة الميليشيات في البلد.

ويعتقد متابعون أنه بسبب ذلك اتخذت حكومة الوفاق موقفا متشددا في محادثات السلام حيث رضخت لتعليمات الرئيس التركي بالانسحاب من مفاوضات جنيف.

ورغم تعثر المفاوضات، صرح جان العلم المتحدث باسم البعثة الأممية لوسائل إعلامية أن "الحوار السياسي الليبي سيبدأ غدا كما هو مقرر".

والحوار السياسي الذي سيبدأ، الأربعاء، سيضم 13 ممثلا للبرلمان الليبي و13 ممثلا لحكومة الوفاق وشخصيات تلقت دعوة من مبعوث الأمم المتحدة غسان سلامة.

وكان البرلمان الليبي قد أعلن، الاثنين، تعليقه المشاركة في المفاوضات الأممية، على خلفية عدم رد البعثة الأممية في ليبيا على أجندة وجدول أعمال الحوار.

وربط البرلمان الليبي مواصلة المسار السياسي بضرورة تفكيك الجماعات الإرهابية والميليشيات المسلحة والعصابات المسيطرة على العاصمة.

واشترط كذلك تكليف قوات الجيش الوطني الليبي بتطهير البلاد من الجماعات الإرهابية والميليشيات والعصابات المسلحة وحماية الحدود والأهداف الحيوية وضبط الأمن والنظام. إضافة إلى تشكيل مجلس رئاسي من رئيس ونائبين عن كل من الأقاليم الثلاثة، وحكومة وحدة وطنية برئيس حكومة ونائبين عن الأقاليم الثلاثة، تتم المصادقة عليها من مجلس النواب.

كما تتضمن الاشتراطات تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية خلال مدة محددة من تاريخ منح حكومة الوحدة الوطنية الثقة.

انقسامات الأحزاب تصعّب إنجاح الفخفاخ لبرنامجه الحكومي

تونس – أعلن رئيس الحكومة التونسية المكلّف إلياس الفخفاخ، عن توقيع "مذكرة التعاقد" بين الأحزاب والكتل البرلمانية التي ستشكل الائتلاف الحاكم وسط تساؤلات عن قدرة الوثيقة على تنفيذ رؤية مشتركة لأحزاب متناقضة في خلفياتها ومرجعياتها الأيديولوجية، إضافة إلى شكوك في صمود التحالف الحكومي المرتقب.

ووفق بيان نشره رئيس الحكومة المكلف عبر صفحته على فيسبوك، مساء الاثنين، وقّع الوثيقة ممثلو أربعة أحزاب تونسية وكتلة برلمانية واحدة. وذكر البيان أن الموقّعين على المذكرة هم، حركة النهضة، والتيار الديمقراطي، وحركة الشعب، وحركة تحيا تونس، وكتلة الإصلاحي الوطني.

ووفق البيان، أبرز الفخفاخ "رمزية هذه اللحظة التاريخية وأهمية المقاربة التشاركية في الحكم بما يحقق النجاعة ويكرس التضامن والانسجام ويعزز المساءلة".

وتعهّد "بمواصلة الحكومة سعيها وانفتاحها على بقية الأطراف السياسية على قاعدة هذه الأرضية المشتركة، بغاية ضمان الاستقرار والتقدم في الإصلاحات الضرورية لتحقيق المصلحة العليا للبلاد".

ويشكك متابعون في قدرة وثيقة التعاقد الحكومي على إدارة شؤون الحكم ومعالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية، وسط التباينات الأيديولوجية لأحزاب التحالف الحكومي، ما قد يصعب الوصول إلى توافقات، كما طالت الوثيقة انتقادات بكونها مجرد شعارات عامة ووعود غير قابلة للتطبيق، ومجرد وسيلة لتعزيز الفخفاخ لحزامه السياسي.

وكشفت مفاوضات تشكيل الحكومة العسيرة حجم الانقسامات العميقة بين الأحزاب التونسية، وفيما نجح الفخفاخ في تليين مواقف الأحزاب وإقناعها بتشكيلة حكومته المرتقبة، إلا أنه من المتوقع في حال حصوله على تزكية البرلمان، أن يواجه برنامجه الحكومي انتقادات قوية من المعارضة إضافة إلى صعوبة الالتفاف حوله بين أحزاب التحالف الحكومي بسبب حدة التجاذبات في ما بينها.

ويشير القيادي بحركة النهضة عبدالحميد الجلاصي لـ"العرب" أن "كل ما مر بنا إلى حد الآن من تجاذبات حول تشكيل الحكومة هو الجهاد الأصغر".

ودون التقليل من أهمية تزكية حكومة بالبرلمان الحالي في تنوعه بل في تشتته وتنازع مكوناته، "فإن الأصعب، أي الجهاد الأكبر، لا يزال أمامنا خاصة وقد تعقدت العلاقات في خضم مسار تشكيل الحكومة".

وتابع "نعتقد أن الإشكال الأساسي الذي يجب الاشتغال عليه بسرعة هو ترميم العلاقات وبناء الثقة بين الأحزاب والكتل والمراكز الثلاثة للسلطة.

ويرى الجلاصي أن هذه "مسؤولية الجميع وخاصة رئيس الحكومة والمتسيّسين فيها ومن ورائهم أحزابهم، وبهذا المنهج نوفر شرطا أساسيا للنجاح دونه يمكن أن تمرّ الحكومة لكن لن تتجاوز دور مطفئ الحرائق".

ويقول المتابعون إن بعض الأحزاب التي ستقبل بشكل اضطراري مثل حركة النهضة تزكية حكومة الفخفاخ تجنبا لسيناريو الانتخابات المبكرة، ستحوّل خلافه معه إلى معركة برامج بعد أن فشلت في سياسة لي الذراع وفرض حكومة على المقاس.

وتواجه تونس سلسلة من التحديات الاقتصادية تهدد بتقويض ثقة المواطنين في الديمقراطية الناشئة وتتطلب اتخاذ قرارات سياسية، قد لا تلقى قبولا.

ويتوقع المتابعون فشل وثيقة التعاقد الحكومي حيث ستظهر خلافات التحالف الحكومي في طريقة التعاطي مع الملفات الاقتصادية إلى السطح مجددا، ولا يستبعد هؤلاء أن تستغل الأحزاب التي لم تكن راضية على حكومة الفخفاخ هذا الملف لإضعافه أمام الرأي العام ثم الإطاحة به.

ويلفت المحلل السياسي باسل ترجمان لـ"العرب" أن "الوثيقة التعاقدية التي أعلن عن توقيعها من الأحزاب المشاركة في الحكومة لا تعدو أكثر من إعلان نوايا حاول المكلف بتشكيل الحكومة إلياس الفخفاخ أن يجمع فيه أهم مقترحات الأحزاب لضمان مشاركتها ودعمها للحكومة".

عبدالحميد الجلاصي

تعقّدت علاقات الأحزاب في خضم مسار تشكيل الحكومة

وحسب ترجمان فإن "إعلان النوايا هذا لا يمكن من وضع رؤى وتوجهات حقيقية تساهم في إعطاء الحكومة القادمة القدرة على إعادة الدفع بعجلة التنمية والسعي لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تونس وستواجهها في المرحلة القادمة".

ويشير إلى أن "المشكلة أيضا أن التباين في المواقف بين الأحزاب المشاركة في الحكومة يبدو واضحا مما جاء في الوثيقة بخصوص التصرف في المؤسسات العمومية والتي يبدو أن هناك نية للتفويت فيها أو فتح جزء من رأس المال للقطاع الخاص".

ويستنتج ترجمان أن "هذه الوثيقة لن تكون في المحصلة سوى تفاهمات غير ملزمة تتهاوى مع أول خلاف حقيقي حول سبل إدارة الحكم وما سينجر عنه من خسارة التحالفات التي قد تكون المسرع الحقيقي في رحيلها بعد فترة قصيرة".

وكان الفخفاخ قد اقترح برنامجا من أجل ائتلاف حكومي، في 28 من يناير الماضي، وضّح فيه أسسه ومبادئه وتم تعديله من قبل الأحزاب المشاركة في الائتلاف.

ومن المنتظر أن تُعرض حكومة الفخفاخ التي تم الإعلان عن تشكيلتها الخميس الماضي، على مجلس نواب الشعب، الأربعاء، للمصادقة عليها.

وفي 20 يناير الماضي، كلف الرئيس سعيد، الفخفاخ، القيادي السابق في حزب "التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات" (لا نواب له)، بتشكيل حكومة خلال مهلة لا تتجاوز الشهر.

مهمة صعبة بانتظار الفخفاخ